دولة القانون يعترف بعدم تطبيق اتفاقية أربيل ويسعى لتنفيذها

الائتلاف الوطني : لا انشقاقات داخلية وجميع المكونات متمسكة بالتحالف

عقد التحالف الوطني في مكتب رئيسه إبراهيم الجعفري اجتماعا خصص لمناقشة رسالة اجتماع أربيل التشاوري. شدد الاجتماع على توحيد الرؤى خصوصا مع قرب انتهاء مهلة الـ ١٥ يوما التي كان قد امهلها زعيم التيار الصدري الى رئيس الوزراء نوري المالكي.
وقال بيان صدر يوم أمسٍ عن التحالف تلقت المدى نسخة منه: عقدت الهيئة السياسية للتحالف الوطني العراقي اجتماعاً بحضور ممثلي الكتل كافة.

□ بغداد / اياد التميمي

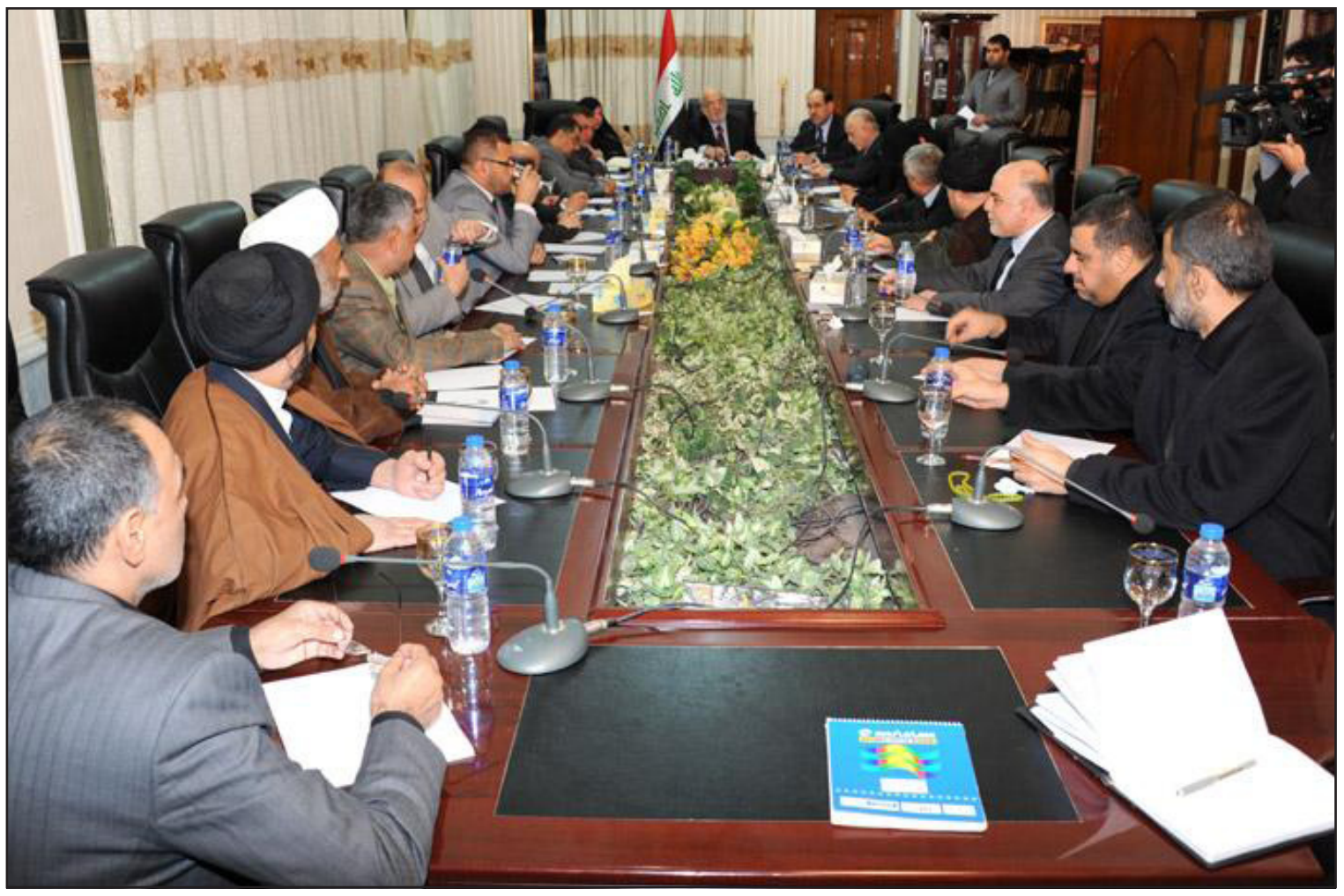

واضاف البيان إنه "تم خلال الاجتماع التداول في الأوضاع السياسية القائمة واستعراض اللقاءات الثنائية التي شهدتها الساحة السياسية أخيراً،وتم أيضا تبادل وجهات النظر حول ما جاء في رسالة اجتماع أربيل للخروج بموقف موحد حيالها.
النائب عن ائتلاف دولة القانون النائب ابراهيم الركابي اكّد على ان بنود اتفاقية اربيل لم تنفذ، وان اجتماع التحالف الاخير ركز على تنفيذ اتفاقية اربيل، وعقد اللقاء الوطني بأسرع وقت، واضاف الركابي في تصريح للمدى امس ان التحالف بشكل عام اتفق في اجتماعه الى حل الازمة السياسية وفقا لبنود الدستور والاتفاقات السياسية، وعن ما اذا كان التحالف قد ناقش موضوع حل البرلمان او تبديل المالكي بعد تهديد اكثر من نائب من كتلة الاحرار، قال الركابي ان تبديل المالكي امر خاص بالتحالف وان الاجتماع الاخير لم يناقش تبديل المالكي أو حل البرلمان كونه ركز بضرورة حل الازمة السياسية وعقد اللقاء الوطني بهذه الفترة، وتابع الركابي ان رئيس التحالف ابراهيم الجعفري سيطلع رئيس الجمهورية على نتائج الاجتماع بعد ان اعد ورقة تتضمن حلول لكافة الملفات، سواء مع القائمة العراقية او مع اقليم كردستان.
بالمقابل اعتبر النائب جواد البزوني ان هذه الاجتماعات لا جدوى منها وان الكتل المنضوية داخل التحالف تسعى لكسب الوقت لا اكثر، واضاف البزوني في تصريح للمدى ان الجميع اقتنع بعدم وجود حل للازمة الراهنة مرجحا ان يشهد التحالف انشقاقات اذا ما تم التوصل الى حلول للأزمة السياسية.
من جانبها ترى كتلة المواطن بزعامة عمار الحكيم ان اجتماع التحالف لم يناقش سحب الثقة او تبديل المالكي ولا حل البرلمان بل سعى الى تفعيل مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني، وقال النائب محمد البياتي في تصريح للمدى امس ان التحالف يرى ان الاجتماعات بهذه الفترة هي ضرورة حتمية بعد ان شهدت العملية السياسية ازمة هي الأسوأ منذ انطلاقتها، واضاف البياتي ان اتفاقية اربيل ليست المشكلة امام التحالف لكن المشكلة ان بعض الاطراف تسعى لخلق ازمة جديدة هي التي تكون عائقا امام تنفيذ اتفاقية اربيل مؤكدا ان التحالف عازم على تنفيذها لطالما تساهم تنفيذ الاتفاقية بحل الازمة.
بالمقابل كشف النائب عن كتلة الأحرار النيابية علي التميمي أن "رئيس الوزراء نوري المالكي أبدى مرونة كبيرة مع الورقة التي خرج بها الاجتماع التشاوري في أربيل".
و قال التميمي في تصريح صحفي إن " المالكي أبدى مرونة كبيرة مع بنود ورقة الاجتماع التشاوري من خلال قبوله بحسم قضية الوزارات الأمنية و قضية نائب رئيس الوزراء صالح المطلك و تعهد بايجاد الحلول المناسبة لها مبينا أن قضية الهاشمي غدت بأيدي القضاء و لا يمكن لرئاسة الوزراء التدخل فيها".
و أشار إلى أن " الجميع الآن بانتظار الرد على بنود ورقة الاجتماع التشاوري و نأمل أن تكون أكثر من مجرد تعهدات يمكنها أن تضع آلية لحل جميع المشاكل العالقة و ان يكون فيها تحديد لسقف زمني لعملية تنفيذ البنود التسعة في أقرب وقت ممكن".
و أضاف التميمي "في حال عدم تطبيق البنود التسعة سيتم طرح الموضوع في التحالف الوطني كونه الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي والذي يمكنه ان يقرر ما اذا كان سيتم اختيار بديل عن المالكي فيضطر التحالف الى القيام باجراءات عملية يمكن من خلالها سحب الثقة عن حكومة المالكي وفق المواد الدستورية".
يذكر أن الاجتماع التشاوري خرج بوثيقة مكونة من تسعة بنود من ضمنها سحب الثقة عن حكومة المالكي خلال خمسة عشر يوما اذا لم يطبق بنود الاتفاقية.
و شهدت محافظة أربيل في وقت سابق اجتماعا تشاوريا ضم كلا من رئيس الجمهورية جلال طالباني و السيد مقتدى الصدر ومسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان و اياد علاوي رئيس ائتلاف العراقية واسامة النجيفي رئيس مجلس النواب ولم يحضره ممثلون عن ائتلاف دولة القانون.
الا ان النائب عن كتلة الاحرار امير الكناني اختلف عما ذهب اليه التميمي حيث قال ان" التحالف الوطني لم يتوصل الى اي اتفاق بشأن رسالة اجتماع اللجنة الخماسية في اربيل". واضاف الكناني ان" اجتماع التحالف الوطني قد انتهى في الساعة الثانية بعد منتصف الليل دون الخروج بنتائج ايجابية حول بنود ورقة اربيل".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

البحر والصدر وخلف عبد الصمد

ملف ميناء الفاو جزء من الامن القومي العراقي. ذلك انه سيحدد مصير ساحلنا البحري الوحيد والذي لا يتجاوز طوله ٦٠ كم، والواقع في منطقة ضيقة على رأس الخليج بين الساحل الايراني الملتهب دوما، والساحل الكويتي الصعب والمعقد والمتقدم علينا في كل شيء. والخبراء يقولون ان نفط العراق سينضب خلال ٥٠ عاما بسبب الطلب المتزايد، كما ان نهريه العظيمين قد يتحولان الى "جدول" صغير، والميزة التي ستبقى حاضرة هي الموقع الجغرافي الذي يتيح الاستثمار في تجارة النقل والترانزيت الدولي بين آسيا واوربا. وهذا يعني ان اي حديث عن ميناء الفاو هو "استثمار في مستقبل صعب". وهو يعني ايضا اننا نهمل اكثر مفاصل مستقبلنا خطورة، لاننا لم نفعل اي شيء تقريبا في ملف الساحل البحري الوحيد، بل ورفضنا فرصا مهمة في هذا الاطار.
والجديد في الموضوع هو ان البصرة اعلنت انها انتزعت ملف ميناء الفاو المتعثر منذ ٩ اعوام على طاولة ٤ حكومات. لكن البصرة التي تعتزم ان تعرض الميناء للاستثمار، تريد ان تدخل شريكا مع المستثمر بنصف الاسهم. وهي هنا تحتاج الى نحو ٤ مليارات دولار (ويقول الخبراء ان الميناء الكبير يكلف ٨ مليارات دولار) والبصرة لا تدري كيف تؤمن نصف المبلغ كما يقول المسؤولون.
وخلال قراءتي لهذه التصريحات شعرت واتمنى الا أكون متحاملا، ان حكومة البصرة المحلية لا تريد ان تتذكر ان رجل اعمال عراقياً بارزاً، سبق وان اعلن استعداده ان يقدم ٢٥ في المئة من اسهم الميناء الذي عرض بناءه، كهدية للعراق كله لا البصرة وحدها. اي ان القبول بعرض رجل الاعمال العراقي سيحل نصف مشكلة البصرة ونصف مشكلة الاسهم، في تأمين ٤ مليارات دولار للدخول كشريك في الميناء.
رجل الاعمال الذي يحاول دون يأس الحصول على فرصة بناء ميناء مهم دون ان يدفع العراق فلسا واحدا، هو جوزيف حنا الشيخ الذي كتبت عنه كثيرا وسبق ان اجريت لقاء مطولا معه. الرجل من عائلة تحترف النقل البحري وبناء الموانئ منذ ١٠٠ عام، وهي عائلة عملت خلال تلك الفترة بين حلب والموصل وازدهرت اعمالها الكبيرة في البصرة ثم تركت العراق عام ٦٨ بسبب ضغوطات حزب البعث، وراحت تدير اعمالا كبيرة في كل موانئ الخليج، فضلا عن مشاريع على طول الساحل الاسيوي.
البصرة اليوم تدعو المستثمرين الى التقدم بعروض لانشاء الميناء. وهي تدخل طرفا رابعا في هذا الملف. فقد كان الطرف الاول حنا الشيخ الذي لم يوافق العراق على مشروعه في انشاء ميناء يدخل الى عمق البحر بمسافة ٣٠ كم، ويستخدم الحجر لطمر مساحات من البحر تخلصنا من ضيق الساحل العراقي ومحاصرة عبادان الايرانية وبوبيان الكويتية. اما الطرف الثاني فهو شركة ايطالية عرضت انشاء ميناء يمثل ربع حجم المشروع الكبير الذي تبشر به العائلة العراقية الخبيرة في شؤون الملاحة. والطرف الثالث كان وزارة النقل التي اصرت على بناء الميناء "بتصريحات ارتجالية" ايام ازمة ميناء مبارك ثم سرعان ما انسحبت.
دخول البصرة على الخط يعني ان وزارة النقل عجزت عن فعل شيء. ويعني ان الشركة الايطالية التي يفترض انها جاءت للاستثمار قبل ٤ اعوام، لم تقم بشيء والسبب كما يقول الخبراء انها تعيش ظروفا مالية صعبة للغاية بسبب ازمة منطقة اليورو. والحكومة المحلية اذ تدعو المستثمرين للتقدم بعروضهم، فإن امامها فرصة التفاوض مع حنا الشيخ، وستكسب بذلك خبرة معترفا بها دوليا، يمتلكها سليل عائلة بصرية موصلية، وسيولة مالية جاهزة تعهد بها مصرف لازار الفرنسي كما يؤكد ذلك نائب رئيس الجمهورية السابق السيد عادل عبد المهدي الذي كان متحمسا مع برهم صالح رئيس حكومة كردستان السابق، لفكرة حنا الشيخ. والاهم من ذلك ان البصرة ستكسب في اطار هذا العرض اسهما مجانية تمثل ٢٥ في المئة من اصل المشروع، ويبقى عليها توفير ملياري دولار فقط لهذا الغرض.
حين قمنا سابقا بتغطية لهذا الملف، تحمس له طرفان. الاول المحافظ خلف عبد الصمد الذي راسل وزير النقل بشأن حنا الشيخ مرارا، ولا اعرف ما انتهى اليه الامر بينهما. والثاني التيار الصدري الذي قام بالاتصال برجل الاعمال العراقي ووعد بدعمه في البرلمان. الامر حاليا على طاولة عبد الصمد وهو من كتلة رئيس الحكومة نوري المالكي، وطاولة التيار الصدري.. قبل ان يكون مجرد "مستقبل صعب" على بحر الفاو.

يؤكد على أن شق الصف الكردي ضرب من المستحيل

التحالف الكردستاني: الفاشلون يحاولون نقل فشلهم إلى كردستان

□ بغداد / المدى

نفى النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل أن يكون رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قد هدد بالانسحاب من الحكومة في حال اشراك حركة التغيير الكردية فيها.
وقال خليل في تصريح لـ"المدى" "لا يمكن ان يكون الرئيس بارزاني قد طالب بتغييب حركة التغيير عن الحكومة الاتحادية وجميعنا نعرف كيف تم تشكيل الحكومة وماهي المعايير التي خضعت لها".
وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في لقاء مع إحدى الفضائيات الكردية أن عدم إشراك حركة التغيير الكردية المعارضة في الحكومة كان بطلب من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، مبينا أنه هدد بالانسحاب من الحكومة في حال إشراكها، فيما أشار إلى أن الحركة تمتلك ثمانية مقاعد في البرلمان ومن حقها الحصول على حقيبة وزارية.
وقال نوري المالكي في حديث لفضائية ناليا الكردية، إن "رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني طلب عدم إشراك حركة التغيير الكردية المعارضة بالحكومة"، مشيرا إلى أن "بارزاني هدد بالانسحاب من الحكومة في حال إشراك التغيير".
ووصف خليل هذه التصريحات بمحاولة لشق الصف الكردي ولن يكون لها أي تأثير على الوضع السياسي في كردستان والتحالف الكردستاني متفاهم مع حركة التغيير على الاستحقاق الكردي، وبيّن محما أن "هنالك ازمة حقيقية و الشعب يطالب بحل هذه الازمة وفق الدستور و الاتفاقات المبرمة بين الكتل السياسية و لا يمكن ان تحل هذه الازمة بخلق مشاكل جانبية و اطلاق الاتهامات".
و أوضح محما أن هناك اتفاقا ستراتيجيا بين الاحزب الكردية كالديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني كما ان هناك تطابقا في الرؤى بين الرئيسين طالباني و بارزاني، و أكد على أن "البيت الكردي خطابه موحد تجاه القضايا المصيرية ومهما كانت المحاولات لن تجد اي صدى وهي مجرد احلام وأمنيات المالكي و تحقيقها ضرب من المستحيل".
وبيّن النائب الكردستاني أن"كردستان لن يتأثر بالفاشلين الذين يحاولون نقل فشلهم الى كردستان"، واضاف " نحن لدينا ايمان قوي بالديمقراطية والدستور وبتضحيات الشعب العراقي ولن يستطيع اي احد تجاوز هذه الثوابت التي نؤمن بها و نحاول ان نحقق الخير والرفاهية للبصرة وميسان كما لكردستان".
وكان النائب عن كتلة الاحرار محمد رضا الخفاجي،قد اتهم المالكي وائتلافه دولة القانون، بالعمل على بث بذور الفرقة بين القوائم الرئيسية لإضعافها.
وقال الخفاجي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه ان " المالكي وائتلاف دولة القانون، يحاولون جاهدين، التفرقة بين الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني، والديمقراطي الكردستاني".
واضاف ان المالكي وائتلاف دولة القانون يعملون كذلك على، اضعاف موقف القائمة العراقية، لتمزيقها باستخدام ورقة المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، بارسال رسائل مفادها ان اعضاء القائمة العراقية سيسلمون كركوك للكرد".
واوضح ان "الهدف من اثارة هذه المشكلات بين الكتل، كون المالكي وائتلاف دولة القانون، يعون جيدا ان الكتل السياسية اصبحت متماسكة وقوية من الداخل وتستطيع ان تبين للشعب، الاداء الحقيقي الفاشل للحكومة في ادارة الدولة، وان اثارة المشكلات ضمان لبقاء المالكي على كرسي الحكم".
ويسود التوتر العلاقات بين مختلف الكتل السياسية لا سيما بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية من جهة وبين ائتلاف دولة القانون ايضا مع التحالف الكردستاني على خلفية عدد من القضايا ابرزها قضية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي والعقود النفطية ومسألة الشراكة في الحكم حيث توجه اتهامات لرئيس الوزراء نوري المالكي بالتفرد في السلطة.

العراقية تحثّ على استبدال المالكي و"مستقلون" تنفي ترشيح الشهرستاني

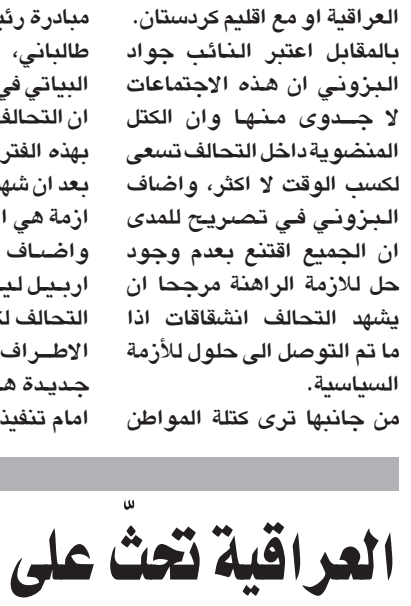

□ بغداد/المدى

أكدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس، ترحيبها بأي بديل يرشحه التحالف الوطني عن رئيس الحكومة نوري المالكي، بشرط أن يعتمد الدستور وتنفيذ الاتفاقات نهجا لعمله، معتبرة تقديم البديل شأنا يخص التحالف الوطني.
وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لوكالة " السومرية نيوز"، إن "القائمة العراقية ترحب بأي شخصية وطنية يقدمها التحالف الوطني كبديل عن رئيس الحكومة نوري المالكي، بشرط أن تتخذ نهجا حقيقيا في إدارة الدولة، بالاعتماد على تطبيق الدستور وتنفيذ الاتفاقات السياسية"، مشيرا إلى أن "أغلب الكتل المكونة للتحالف الوطني شخصت النهج الخاطئ للمالكي في إدارة الدولة".
وأكد الملا أن "مشكلة القائمة العراقية مع المالكي ليست شخصية بقدر ما هي مشكلة في النهج وأسلوب إدارة الدولة"، مبينا أن "قضية تقديم بديل عن المالكي تخص التحالف الوطني، كونه الكتلة النيابية الأكبر حسب تفسير المحكمة الاتحادية للمادة ٧٦ من الدستور".
كما نفت النائبة عن كتلة مستقلون المنضوية في التحالف الوطني سميرة الموسوي عن ترشيح رئيس كتلتها حسين الشهرستاني بديلا عن المالكي.
وقالت الموسوي في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" ان" جميع كتل التحالف الوطني اكدوا على عدم سحب الثقة عن رئيس الوزراء "، مبينة ان" مسألة استبدال المالكي وترشيح بديلا عنه غير مطروحة بين اطراف التحالف الوطني".
وكانت مصادر برلمانية قد اكدت عبر وسائل الاعلام انه يجري التداول داخل التحالف الوطني حول ترشيح اربعة منهم بديلا عن رئيس الوزراء نوري المالكي وهم "رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري ورئيس كتلة مستقلون نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني والقيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي وزعيم حزب المؤتمر الوطني احمد الجلبي".
واشارت الموسوي الى ان" جميع اطراف التحالف الوطني من المجلس الاعلى الاسلامي وحزب الفضيلة والتيار الصدري ودولة القانون واخرين اكدوا على عدم سحب الثقة عن المالكي".
وبينت الموسوي ان" التحالف الوطني حاليا يسعى الى تهيئة الاجواء لعقد الاجتماع الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني".